ارتفاع إنتاج الخام وتعافي الطلب المحلي

نمو الاقتصاد السعودي يتعافى بعد استعادة قطاع النفط قوّته

قال تقرير البنك الكويتي الوطني الصادر امس أنه من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد السعودي قوته هذا العام،بعد التراجع الذي سجله في العام 2017،وذلك بالتزامن مع زيادة إنتاج النفطالمتوقع بعدإقرار منظمة أوبك وشركائها قرار رفع الإنتاج ابتداءً من شهر يوليو. وقد ينعكس هذا الأمر إيجابياً على نشاط القطاع غير النفطي من خلال ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي، وذلك حسب ما أعلنت عنه السلطات في ميزانيتها التوسعية. ويأتي هذا التحسن في ظل الإصلاحات الهيكلية المستمرة وفق رؤية السعودية 2030 ولكن بوتيرة مناسبةلا تؤثر على الطلب المحلي ونشاط القطاع الخاص. ومع ذلك، سيظل النمو رهن تحركات أسعار النفط وارتفاعاتها.

وقد جاءت الإصلاحات بشقّين، يهدفان إلى تحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، من خلال خفض الدعم على الوقود والخدمات وزيادة الضرائب على السلع الانتقائية كالتبغ والوافدين المقيمين والاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة). إذ تعتزم السلطات تحقيق ذلك من خلال إنعاش القطاع الخاص وخصخصة أصول المملكة، بالإضافة إلى إجراءات وضوابط من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية والخبرات التكنولوجية إلى السعودية. ونتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،بعد تراجعه العام الماضي عند 0.9%– على أساس سنوي، ليصل إلى 2.2% في 2018 وإلى 1.8% في 2019.

وقد ساهمتالبيانات الربع سنوية للناتج المحلي الإجمالي، التي أُصدرت مؤخراً،في زيادة ترجيحكفّة التوقعات بتعافي الاقتصاد من الركود الذي شهده سابقاً، فقد اتّسع الإنتاج الحقيقي بواقع 1.2% على أساس سنوي في الربع الأول، لينهي بذلك سلسلة النمو السلبي التي استمربتسجيلها خلال أربعة أرباع متتالية.

وسجّل القطاع غير النفطي في الربع نفسه نمواً بواقع 1.6% على أساس سنوي بدعم من الزيادات التي حققها القطاع الخاص والقطاع الحكومي، بينما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بواقع 0.6% على أساس سنوي على خلفية زيادة إنتاج النفط، حيث استطاعت المملكة زيادة إنتاجها إلى جانب الإيفاء بكافة التزاماتها وفق اتفاقية أوبك وشركائها.

فمن المتوقع أن يسجل إنتاج المملكة النفطي ارتفاعاً كبيراً في النصف الثاني من العام 2018، لا سيما بعد أن أقرّت منظمة أوبك رفع إجمالي إنتاجها بنحو مليون برميل يومياً لمواجهة ضيق السوق وللتحكم بتحركات أسعار النفط وتجنب ارتفاعها، وتجدر الإشارة إلى أن انتاج السعودية قد بلغ متوسط 9.95 مليون برميل يومياً في العام 2017، مع التزامها بالاتفاقية بنسبة 122%.

في الوقت نفسه، ساهمت الزيادات التي حققها كل من قطاع التصنيع وقطاع الخدمات المالية وقطاع الخدمات العقارية بالإضافة إلى القطاع الحكومي في انتعاش أداء القطاع غير النفطي في الربع الأول من العام 2018 مقارنة بالربع الرابع من العام 2017. ويعدّ الإنفاق الحكومي عمود الاقتصاد السعودي، ويظهر جلياً في ميزانية المملكة التوسعية للعام 2018 بقيمة 978 مليار ريال وبرامج تحفيز وإنعاش القطاع الخاص بقيمة 72 مليار ريال على مدى خمس سنوات بالإضافة إلى برامج حسابات المواطنين والأسر التي تهدف إلى التخفيف من عبء خفض دعوم الطاقة والوقود على الأسر ذات الدخل المتدنّي. وسيساهم برنامج الخصخصة الذي تم إطلاقه مؤخراً في بيع أصول المملكة (الخدمات والمستشفيات، إلخ..) وتشجيع إنشاء المزيد من مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ومن خلال ذلك، تأمل الحكومة أن تحقق صافي إيرادات من عمليات البيع المباشر بقيمة 35 إلى 40 مليار ريال وأن تحقق مدخرات تبلغ 25 إلى 35 مليار ريال، بالإضافة إلى خلق وظائف في القطاع الخاص مابين 10 آلاف و 12 ألف وظيفة.

وجاءت بيانات أجهزة نقاط البيع وبيانات مؤشر مديري المشتريات الأخيرةمؤكدة أيضاً على تعافي الاقتصاد في القطاع غير النفطي، وإن كان بوتيرة معتدلة. فقد سجلت قيمة صفقات أجهزة نقاط البيع نمواً بواقع 18% على أساس سنوي في أبريل، بينماارتفع مؤشر مديري المشتريات، الذي يقيس مستوى النشاط غير النفطي في القطاع الخاص، إلى أعلى مستوياته في العام 2018 ليصل إلى 55.0 نتيجة ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة.

في المقابل، لا يزال نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بطيئاً. إذ وصل في أبريل إلى نسبة ضئيلة بلغت 0.7% على أساس سنوي، مما يعني أنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تعافٍ قوي ومستدام في القطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، ما زالت البطالة في السعودية تمثّل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد ذلك بالرغم من تسارع سياسة «السعودة» التي تقضي بمعاقبة المؤسسات التي توظف الوافدين على سبيل المثال). فقد ساهمت هذه السياسة في رحيل 700 ألف من العمالة الوافدة من السعودية منذ بداية العام 2017.

اتخذ التضخم خطاً معتدلاً منذ أن بدأت السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ورفع أسعار الطاقة في يناير للمرة الثانية. فقد ارتفعت أسعار المستهلك بواقع 5.6% على أساس شهري و6.8% على أساس سنوي مع تأثر أسعار قطاع النقل والمواصلات وقطاع المواد الغذائية والمطاعم وقطاع الفنادق.

ومع ذلك، فإننا نتوقع أن يستمر التضخم بالتباطؤ إلى 2.9% (في المتوسط) خلال العام 2018 تماشياً مع تراجع الأثر من رفع الأسعار في يناير وأيضاً بسبب أن أسعار المسكن والإيجارات تشغل الحيّز الأكبر في سلة أسعار المستهلكوالتي لا تزال في تراجع نتيجة انخفاض الطلب في ظل محاولات الحكومة لجعل المساكن أقل كلفة. ونتيجة لذلك، بلغ نمو مؤشر أسعار العقار السعودي 1.5%– على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2018.

من المتوقع أن تستمر أوضاع المالية العامة في التحسن تماشياً مع تحقيق السلطات بعض المكاسب المستهدفة في برنامج تحقيق التوازن المالي السعودي. وبما أن الحكومة أجّلت هدف تحقيق التوازن حتى العام 2023 من أجل تجنب الأثر الشديد الذي قد تولده السياسة المتشددة على الطلب، فانه من المتوقع أن يستمر العجز في التراجع من 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي ليصل إلى 6.0% في 2018 و4.6% في 2019. ويعد ارتفاع أسعار النفط من أهم العوامل التي ستحقق ارتفاع الإيرادات النفطية، خاصة أنها تشكل 63% من كافة الإيرادات، ولا سيما أن السلطات تعتزم إنعاش الإنفاق بواقع 5.6% على أساس سنوي في أكبر موازنة على الإطلاق والتي من المقدر أن تبلغ نسبة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية فيها 20%.

وستستمر الإيرادات غير النفطية بالارتفاع نظراً لاستمرار السلطات بالاستفادة من الضرائب المطبقة مؤخرًا كضريبة القيمة المضافة والضريبة على السلع الانتقائية والضرائب على مرافقين الوافدين والتي سترتفع مرة أخرى هذا العام. حيث تضاعفت الإيرادات غير النفطية منذ العام 2014 لتصل إلى 256 مليار ريال في 2017، أي ما يساوي 36.7% من كافة الإيرادات و10% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المفترض أن ترتفع أيضاً عوائد الاستثمار المتراكمة للخزينة من خلال صندوق الاستثمارات العامة وذلك بدعم من ارتفاع الفائدة الأميركية والعالمية.

من المتوقع أن يرتفع دين الحكومة المركزية من 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام 2019، وذلك وسط استمرار نشاط إصدار سندات الدين محلياً وعالمياً. قد قامت السلطات بطرح سندات هذا العام بقيمة 11 مليار دولار، والتي من المتوقع أن ترتفع إلى ما يقارب 37 مليار دولار بحلول نهاية العام، أي بنحو مماثل لقيمة العام الماضي التي ساهمت في تمويل 61% من العجز وتمويل النسبة المتبقية من احتياطات العملة الأجنبية. ونتوقع أن تبذل السلطات كامل جهودها للتقليل من اعتمادها على الاحتياطاتالأجنبية والاعتماد بصورة أكبر على إصدار سندات الدين لاستغلال الانخفاض النسبي في الفائدة العالمية. ولكن في الوقت الذي انخفضت فيه أصولالاحتياطات الأجنبية بواقع 7.5% (40 مليار دولار) في العام 2017، ارتفعت اعتباراً من أبريل بواقع 10%لتصل إلى 506 مليار دولار.

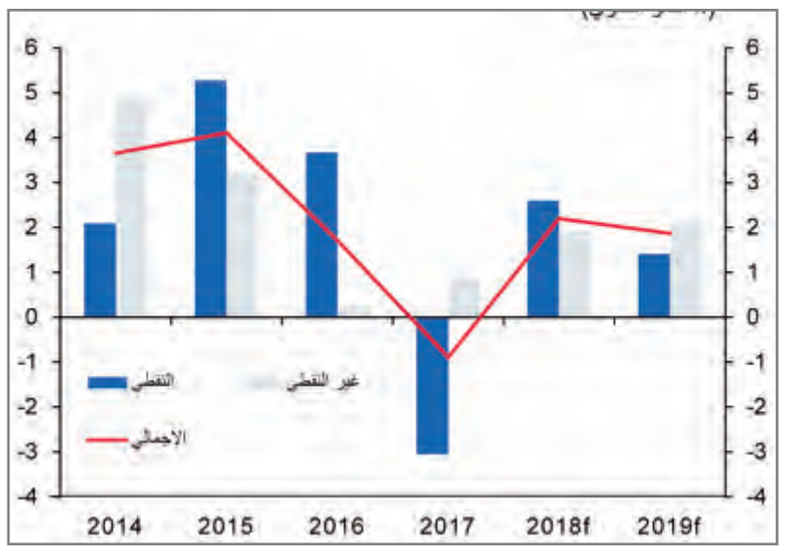

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

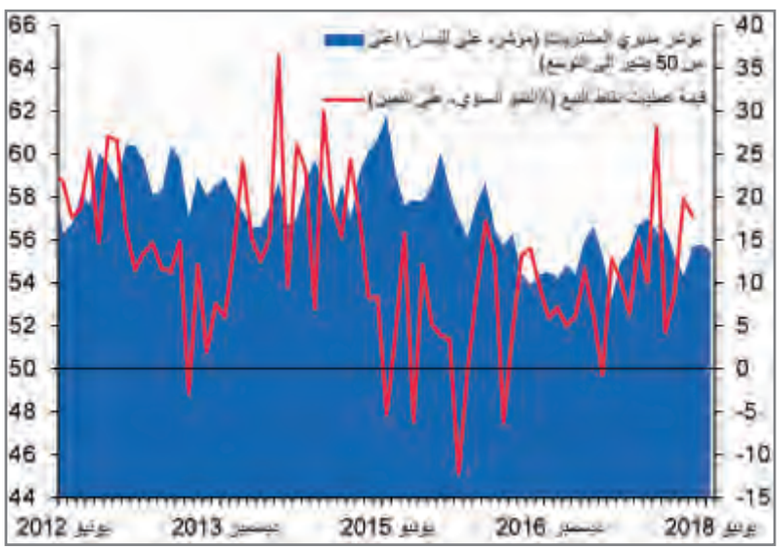

أجهزة نقاط البيع ومؤشر مديري المشتريات

- توقعات بتسارع نمو الاقتصاد إلى 2.2 بالمئة على أساس سنوي هذا العام
- نمو القطاع غير النفطي بنسبة 1.9 بالمئة مدعوما بميزانية الحكومة التوسعية
- تراجع التضخم إلى 1.8بالمئة بحلول 2019 نتيجة تلاشي أثار «القيمة المضافة»

التضخم

الميزان المالي والدين الحكومي

- العجز المالي يتقلص من 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.6 بالمئة
- الدين الحكومي سيبلغ 24.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019
- انتعاش سوق الأسهم بعد ضمه لمؤشري «مورغان ستانلي» و«فوتسي راسل»

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قطاعات البنوك والهندسة هي الأكثر جذباً للخريجين الجدد

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق في العالم التي تضم نسبة كبيرة من فئة الشباب، حيث يوجد عدد كبير من الخريجين الجدد الذين يبحثون يوميًا عن فرص عمل تناسب مؤهلاتهم ومهاراتهم. وبحسب استبيان جديد أجراه موقع بيت.كوم بالتعاون مع يوجوف، بعنوان «الخريجون الجدد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، صرّح اثنان من كل ثلاثة خريجين جدد (66%) في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بأن شهادتهم الجامعية قامت بتأهيلهم للحصول على عمل في قطاعهم المفضل. وقد أظهر الاستبيان أن حوالي 7 من كل 10 (67%) مجيبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استخدموا أو يخططون لاستخدام مواقع التوظيف الرائدة على الإنترنت للبحث عن وظائف، يليهم 55% ممن سيستعينون بمواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن عمل و48% ممن يخططون لإرسال سيرهم الذاتية مباشرة للشركات المستهدفة. ومن المثير للانتباه، برزت طبيعة العمل والشغف تجاهه كأهم عامل يأخذه الخريجون في عين الاعتبار عند اختيارهم لوظيفة، وذلك ينطبق على جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعتبر قطاعات البنوك والتمويل (21%) والهندسة والتصميم (21%) واستشارات الأعمال (19%) أكثر القطاعات جذباًللخريجين الجددفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يليها تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والتجارة الإلكترونية(18%)، والإعلان والتسويق والعلاقات العامة (17%)، والتعليم والتدريس الأكاديمي(17%). أما بالنسبة لأكثر القطاعات توظيفًا للخريجين، فقد شملت: الجيش والدفاعوالشرطة (24%)، والإعلانات والتسويق والعلاقات العامة (20%)، والبنوك والتمويل (15%).

ومن المثير للانتباه، يعتقد 44% من المجيبين أن السبب الرئيسي وراء سعي القطاعات لتوظيف الخريجين الجدد أكثر من غيرهم هو الرواتب المنخفضة التي يطلبونها، في حين يعتقد 33% أن التزامهم بتعليمات العمل هو السبب الذي يدفع هذه القطاعات لتوظيفهم. وفي المقابل، يعتقد ثلاثة من كل خمسة خريجين جدد أن الافتقار للخبرة المطلوبة هو من أهم العوامل التي تجعل بعض القطاعات مترددة بقبول توظيف الخريجين. قال ثلاثة من كل خمسة خريجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنهم اكتسبوا خبرة مهنيةخلال أو قبل دراستهم في الجامعة، حيث اكتسب أكثر من النصف (53%) خبرة تصل إلى ستة أشهر. وعند سؤالهم عن المهارات التي يعتقدون أنها مطلوبة للتميز في مكان العمل، ذكر المجيبون أن مهارات الكمبيوتر (60%) هي الأكثر أهمية، تليها المهارات اللغوية (40%). وعند سؤالهم عن مهاراتهم الشخصية، قيّم المشاركون أنفسهم على درجة عالية في جميعها.

وتمثلت أبرز التحديات التي يواجهها الخريجون الجدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الحصول على عمل (78%)، وتوفير الأموال (40%)، إضافة إلى جني مال كاف للحصول على مستلزمات الحياة الأساسية (38%). وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برز قضاء فترة طويلة بالبحث عن عمل في المجال المستهدف (50%) من بين الأسباب الرئيسية لعدم عمل الخريجين الجدد في مجال دراستهم. وعند سؤالهم عمّا سيفعلون لو لم يجدوا عملًا في مجالهم المستهدف، أكد 47% بأنهم سيواصلون البحث إلى أن يجدوا العمل المناسب، بينما قال الثلث (36%) بأنهم سيبدؤون بالبحث عن عمل في قطاع آخر. وقال سهيل المصري، نائب الرئيس لحلول التوظيف في بيت.كوم: «تتزايد شدة المنافسة في وقتنا الحاضر على الوظائف وبخاصة على المناصب المبتدئة نتيجة لارتفاع نسبة الشباب في المنطقة. فكي يتمكّن الخريجون الجدد من التميّز وإيجاد الوظيفة التي يبحثون عنها، ينبغي عليهم التركيز على تعزيز مهاراتهم الشخصية لا سيما مهاراتهم القيادية، وذلك من خلال البحث عن فرص تدريب والتسجيل في الدورات التدريبية.» وأضاف: «يتمثل هدفنا في بيت.كوم بتزويد الخريجين الجدد بالأدوات اللازمة لمساعدتهم على النجاح في سوق العمل المتطور باستمرار، لذلك يتوفر على موقعنا يوميًا آلاف الوظائف المتميزة لا سيما للخرجين الجدد. ويستطيع الباحثون عن عمل الشباب الاستفادة أيضاً من الأدوات المختلفة المتوفرة على موقع بيت.كوم والتي تهدف لتعزيز مهاراتهم ومعارفهم.»

سهيل المصري

«براذرز ميديا» توقع عقدا مع «LTC»

وقعت شركة " براذرز ميديا " للخدمات الإعلامية المتكاملة عقدا مع قناة LTC الفضائية من أجل تقديم برنامجا اقتصاديا جديدا .

وقال المدير التنفيذي في شركة " براذرز ميديا " حسين كمال ان الإدارة ارتأت ان تكون بداية التعاون مع قناة LTC بتقديم برنامجا تحت مسمى (20 20) الذي يناقش الموضوعات الاقتصادية المتعلقة باحتياجات المواطنين كما سيستعرض بكل شفافية القضايا الشائكة مع نخبة من المتخصصين و الخبراء بحثا عن الحلول المناسبة.

ووجه كمال الشكر لمدير قناة LTC الفضائية خالد غنيم للجهود اللوجستية التي قدمها من أجل توفير ادوات النجاح للبرنامج الجديد .. ما ينم عن مدى اهتمامه بالرسالة الإعلامية.

من جهته أعرب مدير التسويق في قناة LTC الفضائية رامي مصطفى عن سعادته بهذا التوقيع مع شركة " براذرز ميديا " للخدمات الإعلامية متمنيا النجاح للجانبين فيما يخدم صناعة الإعلام.

واضاف مصطفى قائلا ان تقديم مثل هذه البرامج الاقتصادية يعد نقلة نوعية مهمة للقناة لطالما تطرح القضايا التي تهم كافة شرائح المواطنين.

أما رئيس تحرير البرنامج الاقتصادي 20 20 الدكتور محمد الرزاز فقال إن فكرة تقديم هذه النوعية من البرامج يتطلب فكرا جديدا في الطرح نظرا لأن المعلومات الاقتصادية بطبيعتها جامدة وثقيلة و ليس من اليسير على المشاهد العادي ان يستوعبها ولكن برنامجنا سيقدم بشكل مختلف تماما عن الكثير من البرامج.

واضاف الرزاز قائلا ان حلقات البرنامج ستناقش جميع المشكلات التي تعترض القطاعات الاقتصادية والعقارات والبورصة والطاقة وايضا بعض المشكلات المثارة على الساحة الآن مثل الشائعات و تأثيرها على الاقتصاد وكذلك تطورات الضريبة العقارية إضافة إلى بيزنس الجامعات الخاصة وموضوعات أخرى.

حسين كمال موقعاً العقد

اركاد تبرم اتفاقية تسهيلات مالية مع الشركة العربية للاستثمارات البترولية

أعلنت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)، البنك التنموي المتعدد الأطراف والممول الرئيسي لقطاع الطاقة في الوطن العربي عن توقيع اتفاقية تسهيلات مالية مع شركة اركاد للمقاولات والهندسة والإنشاء والطاقة. تبلغ قيمة التسهيلات التي تم الاتفاق عليها حوالي 202.65 مليون ريال سعودي، وستخصص لدعم أعمال الإنشاء لمشروع نظام الغاز الرئيسي (المرحلة الثانية)، في المملكة العربية السعودية، على أن تستحق في النصف الأول لعام 2019.

مشروع الوطني لنظام الغاز الرئيسي هو المشروع الذي يتم العمل عليه في المملكة العربية السعودية بهدف دعم مشاريع الغاز الطبيعي غير المصاحب، والغاز غير التقليدي، واحتياطات المكثفات ذات الصلة.